



المركز الفلسطيني  
للبحوث  
السياسية والمسحية  
Palestinian Center for  
POLICY and  
SURVEY RESEARCH

اليوم التالي: ورقة رقم ٥



## تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على خدمات الاتصالات والبريد

د. مشهور ابو دقة

تعقيب: د. صبري صيدم وعمار العكر

---

وحدة التحليل الاستراتيجي

تشرين الأول (أكتوبر) 2013



## د. مشهور ابو دقة

حاصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة من جامعة لندن، 1989. في عام 2007 عين وزيراً للمواصلات في الحكومة الفلسطينية وثم وزيراً للاتصالات من عام 2009 حتى عام 2012. عمل مديراً ومستشاراً لعدة مؤسسات محلية ودولية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما له عدة منشورات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

### المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية يضع سياستها العامة مجلس أمنائها. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والمؤتمرات المتعلقة بشؤون الساعة، ونشاطات أخرى. يلتزم المركز الفلسطيني للبحوث بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبينة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثة: وحدة السياسة الداخلية، وحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحث المسحي. تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التجريبية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز على المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والاكاديمي.

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

[pcpsr@pcpsr.org](mailto:pcpsr@pcpsr.org)

[www.pcpsr.org](http://www.pcpsr.org)

## تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على خدمات الاتصالات والبريد

هذه الورقة واحدة من عشرة أوراق تم اعدادها ضمن مبادرة المركز المسماة "اليوم التالي". تهدف المبادرة إلى دراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تعمل هذه الاوراق على فحص نتائج انهيار السلطة او حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي تهم الفلسطينيين تشمل الأمن والاقتصاد والتعليم والصحة والقضاء والاتصالات والخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء والحكم المحلي والاضاع السياسية والمدنية ومستقبل حل الدولتين.

تتناول الأوراق مغزى غياب السلطة والخيارات التي يمكن تبنيها لمعالجة آثار هذا الغياب وتضع توصيات محددة للقطاع قيد البحث. قام خبيران بالتعقيب على كل ورقة من الأوراق المعدة وتمت مناقشة الأوراق والتعقيبات في ورشة عمل مخصصة لكل موضوع.

يشارك مع المركز في هذه المبادرة "مشروع الشرق الأوسط للولايات المتحدة" و"المركز النرويجي لمصادر بناء السلام".

## أوراق اليوم التالي

رقم الموضوع	الكتاب	المعقوبون
1	د. نصر عبد الكرم	د. سمير عبدالله و م. مازن سنقرط
2	سعيد زيد	اللواء نصر يوسف و رولاند فريديغ
3	د. نعيم ابو الحمص	د. علي الجرباوي و د. مروان عورتاني
4	د. فتحي ابو مغلي	د. منذر الشريف و د. جهاد مشعل
5	د. مشهور ابو دقة	د. صبري صيدم و عمار العكر
6	د. عبدالرحمن التميمي	د. شداد العتيبي و م. يحيى عرفات
7	ابراهيم البرغوثي	خليل الرفاعي و داود درعاوي
8	د. عبدالناصر مكّي	خالد العسيلي
9	د. سفيان ابو زايدة	د. أيمن دراغمة و د. عزمي الشعبي
10	أحمد قريع	باسم التميمي و نبيل عمرو

إن البنية التحتية الخاصة بالاتصالات والخدمات البريدية القائمة في فلسطين هي نتيجة لعلاقة القوة المتباينة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، وتتبدى هذه العلاقة في اتفاقات أو سلو والاتفاقيات الخاصة بالاتصالات والخدمات البريدية وملحقاتها. في حين أقرت اتفاقية الاتصالات بحق الفلسطينيين في بناء وتشغيل بنيتهم التحتية الخاصة بالاتصالات، فقد منحت الجانب الإسرائيلي سيطرة كاملة على منافذ الاتصالات الدولية والمجال الكهرومغناطيسي (الطيف الترددي) وخطة ترقيم الهواتف والسيطرة على النفاذ إلى المناطق المصنفة (ج) وعلى استيراد المعدات تحت ذرائع أمنية.

أحرز الفلسطينيون بعض التقدم في السنوات الأخيرة في المجالات ذات الأهمية السياسية مثل الحصول على رمز الاتصال الدولي (بالرغم من اقتضاره على الاستخدام الافتراضي) واسم نطاق الإنترنت الخاص بفلسطين (PS). ومحطات الإذاعة التي تستخدم ترددات (FM) ومحطات التلفاز التي تستخدم ترددات (UHF)، والتي تعمل رغم الاعتراضات الإسرائيلية. يظهر غالبية التقدم في مجالات التي تديرها مؤسسات القطاع الخاص (الاتصالات والإذاعة والتلفاز)، في حين لم تحوز الخدمات البريدية أي تقدم بسبب طبيعة التطور التقني، وكذلك بسبب الأفكار الخلاقة التي يطرحها القطاع الخاص للتلفاز حول القيود التي يفرضها الإسرائيليون.

ينحصر دور وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في منح التراخيص وضبط السوق، إلا أن الطيف الترددي والسيطرة على منافذ الاتصالات الدولية و وضع خطط الترقيم الهاتفي وكافة الأعمال في المناطق المصنفة (ج) بقيت في أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي.

أما فيما يتعلق بالخدمات البريدية الفلسطينية، فقد شهدت انتكاسة كبرى بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا يرجع جزئياً إلى اتفاقية الخدمات البريدية والعوائق التي وضعتها إسرائيل منذ البداية، وجزئياً بسبب عدم تحديث سلطة البريد الفلسطينية، حيث جعلت الاتفاقية البريدية الفلسطينية-الإسرائيلية من سلطة البريد الفلسطينية متعاقداً من الباطن لحساب سلطة البريد الإسرائيلية.

إن التطورات الأخيرة التي أحرزتها القيادة الفلسطينية على الساحة الدولية والتقدم الذي أحرزته وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كالانضمام إلى اتحاد الاتصالات الدولي والاتحاد البريدي العالمي، والأهم من ذلك قبول فلسطين كعضو في هيئة الأمم المتحدة، يمكن أن تجر إسرائيل على الانصياع للمطالبات الفلسطينية المبنية في هذه الورقة.

لا يوجد شك في أن تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية قد جلب مكاسب هامة وتطوراً على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على وجه الخصوص، كما تبحث الورقة في أفكار وتضع توصيات ليتصرف الفلسطينيون بناء عليها للمحافظة على هذه المكاسب في حالة انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي حالة حدوث ذلك فإنه يفترض أن تبقى غزة تحت سيطرة الحكومة الحالية (حكومة حماس)، أما في الوقت الحالي فمن المفروض أن إسرائيل ستبقي سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية سواء على نحو مباشر أو غير مباشر. يتوقع أن يكون تأثير غياب السلطة الوطنية الفلسطينية -بطريقة أو بأخرى- هامشياً على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية، إلا أنه من الثابت أن الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة يضر بتطور هذه القطاعات.

## قطاع الاتصالات: نظرة عامة

كانت شبكات الاتصالات قبل عام 1967 (الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة) جزء من الإدارة المصرية لقطاع غزة ووزارة الاتصالات الأردنية، حيث شكلنا شبكتين منفصلتين وكانت المكالمات بينهما تحول عبر المنافذ المصرية والأردنية وكانت المعرفة تحتسب على هذا الأساس، وفي كلتا الحالتين كانت هاتان الشبكتان مملوكتان للحكومة وتخضعان لإدارتهما. كانت انتشار الخطوط الهاتفية قليل وكانت الاتصالات الهاتفية مقتصرة على الهيئات الحكومية والاستخدام العام من خلال مكاتب البريد.

شهد قطاع غزة خلال فترة الإدارة المصرية بين عامي 1948 و1967 تأسيس أولى خدمات شبكات الهاتف الثابت والتي كانت تشغل باستخدام معدات بدائية وبنية تحتية مكشوفة، والتي كانت السمة الطاغية على المناطق الريفية في مصر في ذلك الوقت، كما تم تركيب بضع مئات من الخطوط الثابتة ذات مفاتيح التحويل الأساسية في غزة وخان يونس ومفاتيح تحويل أصغر في مدن أصغر حجماً، وكان التشغيل يتم تحت إشراف خبراء مصريين وبأيدي عاملة من غزة، والذين أصبحوا فيما بعد خبراء تحت إشراف مهندسين محليين.

كانت الضفة الغربية خاضعة للإدارة الأردنية حتى عام 1967 وكانت البنية التحتية للاتصالات والخدمات البريدية جزء من مسؤولية وزارة الاتصالات، وكانت غالبية مكاتب البريد مزودة بخطوط هاتفية يدوية.

أما بعد عام 1967 فقد قامت الإدارة العسكرية الإسرائيلية بإدارة شبكات الهاتف في الضفة الغربية وغزة، كما أعلنت القدس جزء من دولة إسرائيل، وهكذا تم تسليم إدارتها وملكيته هناك إلى شركة الاتصالات الإسرائيلية "بيزك" وهي شركة احتكارية، تم الاستعانة بهذه الشركة لتنفيذ أغلبية الأعمال الفنية في غزة والضفة الغربية، وكانت تسيطر على البنية الأساسية للاتصالات وعلى منافذ الاتصالات الدولية، وللمرة الأولى لم تعد المكالمات الهاتفية بين غزة والضفة الغربية تعتبر مكالمات دولية بل محلية، ولذلك تم توحيد الشبكات الهاتفية بين غزة والضفة الغربية وأصبحت شبكة واحدة، لكنها أضحت جزءاً من شبكة الاتصالات الإسرائيلية. تم تمديد كابل محوري عالي القدرة لربط غزة بالشبكة الإسرائيلية (بيزك) وذلك لاستبدال مفاتيح التحويل اليدوية، وكانت جميع الشبكات تحت سلطة وزارة الاتصالات و البريد الإسرائيلية وتم تأسيس شبكة الاتصالات، ولم تستثمر الحكومة الإسرائيلية الكثير في البنية التحتية للاتصالات في غزة أو في الضفة الغربية لكنها أبقت على شبكة ذات قدرة منخفضة، وهذا يعني أن عدد الخطوط كان مجرد بضع آلاف حتى عام 1979. تم تركيب أولى مفاتيح التحويل الآلية في العام 1979 في مدينة غزة والتي أضافت 7000 خطاً إلى القدرة الاستيعابية القائمة، وتم بعد ذلك تركيب مفاتيح تحويل رقمية بالتدريج.

قُدر العدد الإجمالي لقدرة الشبكة في عام 1994 في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء القدس) بنحو 80,000 خطاً هاتفياً، وتجدر الإشارة إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي فرضت قبل عام 1994 قيوداً قانونية وعسكرية صارمة على استخدام البنية التحتية للاتصالات، حيث لم يسمح للفلسطينيين باستخدام تكنولوجيا الفاكس أو تقنية تبادل المعلومات (الإنترنت) على سبيل المثال. سلمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في عام 1995 إدارة 83,000 خطاً هاتفياً قيد العمل في قطاع غزة والضفة الغربية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية حديثة العهد في ذلك الحين، باستثناء القدس التي ضمتها إسرائيل.

## تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية (1994)

كان من المفترض أن يتسلم الفلسطينيون السيطرة المباشرة على شبكة الاتصالات المحلية والدولية بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1995، حيث نصت المادة 36 من الملحق الثالث من الاتفاق المرحلي<sup>1</sup> على حق الجانب الفلسطيني في تأسيس وتشغيل شبكة اتصالات مستقلة ومنفصلة، إلا أنها تضمنت أحكاماً جعلت بناء شبكة مستقلة مستحيلًا: "لا يجوز للفلسطينيين اعتماد المعايير واستيراد المعدات إلا بعد أن تصبح شبكة الاتصالات الفلسطينية مستقلة تماماً عن إسرائيل".

لم تتل الشبكة الفلسطينية الاستقلال التام حتى تاريخه، حيث شرعن الإسرائيليون فرض القيود على البناء على المادة 36 وملحقاتها، مما أبقى الشبكة الفلسطينية معتمدة على الشبكات الإسرائيلية.

سلمت إسرائيل المسؤولية عن البنية التحتية الخاصة بالاتصالات في الضفة الغربية (باستثناء القدس) وقطاع غزة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1995.

عهدت السلطة الوطنية الفلسطينية - حديثة التأسيس والتي تفتقر للمال والمتطلعة للاستثمار المباشر في البنية التحتية لتلبية تطلعات الشعب الفلسطيني العالية بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي - برخصة تأسيس وتشغيل الخطوط الأرضية وشبكة الهاتف النقال وتبادل البيانات وخدمات النداء الآلي والهواتف العمومية إلى شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)، لكن اتفاقية الاتصالات وتأسيس شركة بالتل لم يضعها حدًا لاعتماد الفلسطينيين على إسرائيل فيما يتعلق بالاتصالات المحلية والدولية، حيث بقيت عدة جوانب في بنية الاتصالات التحتية الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية. احتفظت السلطة الوطنية الفلسطينية في البدء بحصة الأقلية في شركة بالتل حديثة التأسيس، إلا أنها قامت ببيعها فيما بعد، ويحتفظ صندوق الاستثمار الفلسطيني حالياً (الذراع الاستثماري للسلطة الوطنية الفلسطينية) بنحو 10% من مجموعة الاتصالات الفلسطينية (مشغل الهاتف الثابت والحمول وشركات فرعية أخرى). تتضمن الرخصة الممنوحة التزامات بنقل عدد من الموظفين الحكوميين من وزارة الاتصالات إلى بالتل، حيث اعتبر الموظفون المنقولون من مقومات شركة بالتل في مراحل تأسيسها الأولى لنقل المعرفة والخبرة إليها، لكنها تحولت في وقت لاحق إلى قاعدة مقاومة لتقدم الشركة وتطورها الإداري التنظيمي. واكبت شركة بالتل التطور التقني وعملت على تنمية أرباحها في سعيها الحالي لزيادة إنتاجيتها، ونجحت في تقليص الكلفة من خلال الاستعانة بمصادر خارجية في كثير من خدماتها. منحت إسرائيل في عام 1999 ترددات لإطلاق شركة جوال وهي أول مشغل خدمة هاتف نقال فلسطيني في غزة والضفة الغربية، كما منحت رخصة التشغيل الثانية في عام 2006 إلى شركة الوطنية والتي لم تبدأ التشغيل الفعلي إلا في عام 2008 بعد موافقة إسرائيل على الإفراج عن الترددات اللازمة في الضفة الغربية فقط. يوفر كلا المشغلين خدمات الهاتف النقال من الجيل الثاني فقط، حيث لا يمكنها توفير خدمات الجيل الثالث في الضفة الغربية وغزة نظراً للمعوقات الإسرائيلية أمام تخصيص الترددات. شرعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام 2009 في عملية تحرير الخطوط الثابتة من خلال فصل خدمات الإنترنت عن خط النفاذ، وهي عملية تدعى النفاذ المباشر، حيث أصبح مزودو خدمات الإنترنت قادرين للمرة الأولى على المنافسة في سوق الإنترنت، في حين اقتصر خدمات شركة بالتل في مجال البيانات على توفير خط النفاذ. تتنافس نحو 10 شركات لتوفير خدمات الإنترنت في

<sup>1</sup> ملحق الاتصالات الثالث - المرفق 1

الأراضي الفلسطينية، كما أثر الانقسام الداخلي الذي وقع عام 2006 بين الضفة الغربية وقطاع غزة على هذا القطاع تأثيراً سلبياً، حيث أوجد هذا الوضع نوعين من إجراءات الترخيص والضريبة لمزودي خدمات الإنترنت، كما فرضت سياسة حجب المواقع الغير مسموح تصفحها على كافة المزودين في غزة في حين لم تفرض هذه السياسة في الضفة الغربية.

## شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)<sup>2</sup>

تأسست شركة بالتل وتم تسجيلها في أريحا يوم 28 أغسطس 1995 ومنحت السلطة الوطنية الفلسطينية يوم 15 نوفمبر 1996 رخصة لتأسيس وتشغيل خطوطها الثابتة وشبكة الهاتف النقال وتبادل البيانات وخدمات النداء الآلي والهواتف العمومية. لم يتم الكشف عن الملاحق المالية الخاصة بالرخصة التي تمت مدتها حتى 20 عاماً، تعتبر السنوات العشر الأولى حصرية للخطوط الثابتة لشركة بالتل لتحصل على الدعم اللازم لبناء شبكة اتصالات ثابتة حديثة دون القلق بشأن استكمال المشغلين الآخرين، كما منحت شركة بالتل الحق الحصري في تشغيل شبكة الهاتف النقال لمدة 5 سنوات أو تشغيل 120000 خط، أيهما أسبق، تبدأ من تاريخ إطلاق إسرائيل الترددات اللازمة. منحت إسرائيل الترددات اللازمة لعمل شركة بالتل عام 1999 وتأسست شركة جوال لتكون أول شبكة اتصالات خلوية فلسطينية.

وتتألف مجموعة بالتل من الشركات التالية:

- شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) والتي توفر الخطوط الثابتة وخط النفاذ إلى شبكة الإنترنت عبر خط النفاذ المستمر وخدمات قيمة مضافة أخرى، وتعتبر الخطوط الثابتة ناقل الاتصالات الوطني والمشغل الحالي للخطوط الثابتة.
- شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال) وهي أول مشغل هاتف نقال في فلسطين وتعتبر المهيمن على سوق الاتصالات الخلوية في فلسطين.
- شركة حضارة للتكنولوجيا وهي أكبر مزود خدمات إنترنت في فلسطين وذراع شركة بالتل في سوق الإنترنت.
- شركة (ريتش) لخدمات الاتصالات وهي أول مركز ادارة المكالمات في فلسطين.
- شركة (بالميديا) لخدمات الوسائط المتعددة، الذراع الإعلامي لمجموعة بالتل.
- شركة (حلول) لتكنولوجيا المعلومات، ذراع مجموعة بالتل في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي توفر حلول تكنولوجيا المعلومات البرمجيات.

## النفاذ الى الطيف الترددي في الأراضي الفلسطينية

تنص اتفاقية الاتصالات -وبالذات الفقرة 36 من الملحق الثالث من الاتفاق المرحلي- على منح السيطرة التامة على الطيف الترددي الفلسطيني إلى إسرائيل بشرط أن تقوم إسرائيل بمنحه للفلسطينيين عند اللزوم وفي غضون شهر واحد من التقدم بطلب بهذا الخصوص، إلا أن إسرائيل غضت الطرف عن المطالبات الفلسطينية المتكررة للحصول على ترددات، سواء للاتصالات أو الإذاعة أو التلفاز. سمح لمحطة أرضية واحدة وللقناة الفضائية الفلسطينية بالعمل، ويوجد حالياً أكثر من 100 محطة إذاعية تستخدم

<sup>2</sup> [www.paltel.ps](http://www.paltel.ps)



ترددات (FM) ومحطة تلفاز على تردد (UHF) تبث من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعتبر إسرائيل بث هذه المحطات غير قانوني ويتعارض مع الاتفاق الموقع (المادة 36 من الملحق الثالث)، حيث شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي غارات متكررة على المحطات وصادرت معداتها بحجة تداخل تردداتها مع اتصالات المراقبة الجوية الإسرائيلية. يتسبب تنكر إسرائيل لحق الفلسطينيين في طيف الموجات الإذاعية في إلحاق أضرار بالاتصالات الخلوية الفلسطينية، ولا تملك فلسطين حالياً سوى حق النفاذ إلى 18% (6.6 ميغاهيرتز) من موجة 900 ميغاهيرتز و4% (3.6 ميغاهيرتز) من موجة 1800 ميغاهيرتز لخدمة 3.2 مليون مشترك في الضفة الغربية وقطاع غزة. تقتصر الخدمات التي يقدمها مشغلا الهاتف النقال المرخصان (حوال والوطنية) على خدمات الجيل الثاني نظراً للمعيقات التي تفرضها إسرائيل على النفاذ إلى الطيف الترددي، حيث ينبغي أن يكون لفلسطين حق النفاذ إلى 35 ميغاهيرتز على موجة 900 ميغاهيرتز وإلى 75 ميغاهيرتز على موجة 1800 ميغاهيرتز بموجب القوانين والمعايير الدولية. تزيد القيود على الطيف الترددي من كلفة الخدمة وتضعف نوعية الشبكة وتحد من الإبداع التقني، ولا يوجد إمكانية النفاذ إلى خدمات الجيلين الثالث والرابع وموجات الطيف الترددي مستقبلاً والتي تحد أيضاً من قدرة المشغلين الفلسطينيين على تقديم خدمات بيانات متنقلة والنفاذ الواسع إلى شبكة الإنترنت. ينبغي أن تتمتع فلسطين بإمكانية النفاذ إلى 60 ميغاهيرتز على موجة 2100 ميغاهيرتز من دون ذكر موجات أخرى من بينها موجة 3.5 ميغاهيرتز، ويجب أن يتمتع الفلسطينيون بالحق في تحديد تردد الموجات الأخرى كموجة 700 ميغاهيرتز و800 ميغاهيرتز مثلاً، وذلك لتقديم خدمات جديدة تشمل الإذاعة والتلفاز. تم تخصص موجات طيف تردددي أخرى لخدمات الطوارئ والأمن والتي تتعامل مع لجان متخصصة كالهلال الأحمر ولجان ارتباط الشرطة والدفاع المدني<sup>3</sup>.

## الطيف الترددي ومشغلي الهاتف النقال الاسرائيليون

كلما زاد موجات الطيف الترددي لدى مشغل هاتف نقال عموماً زاد عدد المشتركين لديه، وتنتقل الترددات ذات الموجة المنخفضة (800-900 ميغاهيرتز) مسافات أبعد وتحترق الجدران بصورة أفضل، ولهذا فهي الأكثر تفضيلاً من الترددات ذات الموجات العالية (1800-2100 ميغاهيرتز)، إلا أن هنالك منافسة محمومة على الموارد النادرة للطيف وينبغي تقسيمها بين الجيش والعلم والحكومة والشركات التي عادة ما تسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح. منحت الرخصة التي حصلت عليها شركة حوال عام 1996 تردد 4.8 ميغاهيرتز والموجة 900، مستهدفة 120000 مشترك، ولدى الشركة في الوقت الحالي 2.5 مليون مشترك إنما على نفس التردد. توقفت شركة حوال في فترات متفرقة خلال السنوات العشر الماضية عن بيع شرائح الهاتف النقال بسبب الحمل الزائد على الشبكة نظراً لقلّة الترددات، أما شركة الوطنية فهي تعمل على التردد 4.8 ميغاهيرتز والموجة 1800 ولديها 650000 مشترك، ويعتبر التشغيل على التردد 800-900 ميغاهيرتز أرخص كلفة لأنه يتطلب استثمارات أقل في الأبراج والخلايا.

<sup>3</sup> القيود الإسرائيلية على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني - كافة الوثائق ذات الصلة متوفرة الآن على موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على شبكة الإنترنت: <http://www.pmtit.ps/ar/index.php?p=restrictions>

وفي المقابل فإن شركة سيلكوم المحدودة كبرى شركات الهاتف النقال الإسرائيلية والتي لديها حوالي 3.2 مليون مشترك تتمتع بطيف ترددي من 27 ميغاهيرتز، حيث ذكر التقرير السنوي للشركة لعام 2008: "نحن نؤمن أن الطيف المتوفر لدينا يكفي احتياجاتنا".

وجاء في التقرير السنوي 2008 الصادر عن شركة أورانج الإسرائيلية: "لنمنا بإنشاء شبكة شاملة ومرنة ومتطورة في إسرائيل تتيح لنا توفير خدماتنا مع تغطية مكثفة وجودة عالية".

وخلافاً لما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة (المادة 36 من الملحق الثالث-ب "4") فإن المشغلين الإسرائيليين يغطون معظم الضفة الغربية وقطاع غزة دون ترخيص من السلطة الفلسطينية ولا يدفعون الرسوم أو الضرائب إليها ولا يساهمون في أية خدمات قيمة مضافة لمستخدميهم الفلسطينيين. يستخدم بعض المشغلين الإسرائيليين أراض فلسطينية خاصة مصادرة لنصب أبراجهم عليها، لكن المشغلين الفلسطينيين في الوقت ذاته ممنوعون من تأسيس بنية تحتية في المناطق المصنفة (ج)، مما يترك سكانها دون بدائل غير اللجوء إلى مزودي الخدمة الإسرائيليين.

## الهاتف الثابت

كانت شبكة الاتصالات الفلسطينية ولا تزال مندمجة إلى حد ما في بنية الاتصالات التحتية الإسرائيلية على النحو المبين في الاتفاق المحلي (الملحق ب- القسم د)، حيث تسمح من الناحية النظرية للفلسطينيين بإنشاء بنية اتصالات تحتية مستقلة: "رثما يتم إنشاء شبكة هاتف فلسطينية مستقلة، على الجانب الفلسطيني إبرام اتفاقية تجارية مع شركة بيزك - مجموعة الاتصالات الإسرائيلية (المشار إليها هنا باسم بيزك) فيما يتعلق بتوريد خدمات محادثة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ينبغي إبرام اتفاقية/اتفاقيات تجارية مع شركة بيزك أو شركات إسرائيلية أخرى مرخصة حسب الأصول في مجال الاتصالات الدولية".

تقوم إسرائيل عملياً بإعاقة كل محاولة فلسطينية للانفصال عن الشبكة الإسرائيلية، حيث تخضع كافة المعدات المستوردة للفحص الأمني ولقيود وإجراءات موافقة مشددة.

### لاعبون آخرون في مجال خدمات الهاتف الثابت وخدمات البيانات (الإنترنت)

تصدر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في سعيها لتحرير سوق الاتصالات عدة تعليمات وزارية لفتح شبكة المشغل القائمة أمام مزودين مرخصين جدد، كما تحدد الوزارة أسعار الاتصالات بين المشغل القائم والمزودين المرخصين حديثاً، وإضافة لذلك تسمح الوزارة للمشغلين الجدد بالاتصال مباشرة بالمشغلين الدوليين -بمن فيهم الإسرائيليين- متجاوزين المشغل القائم. عملت هذه السياسة الجديدة على الحد من ارتفاع أسعار الإنترنت وكلفة المكالمات الدولية، واستفاد القليل من مشغلي الاتصالات الفلسطينيين مما هو مسموح في سوق الاتصالات الإسرائيلي المحرر وقاموا بتأسيس شركات داخل القدس وحتى داخل إسرائيل. حصل المشغلون الفلسطينيون على رخص اتصالات إسرائيلية و عليه فهم يعاملون على أنهم شركات إسرائيلية ويمكنهم العمل في المناطق (ج) في الضفة الغربية، إلا أن هذه الشركات الفلسطينية التي تعمل بموجب رخصة إسرائيلية تخضع للفحص الأمني في العديد من الحالات وغير مسموح لها بالعمل في المستوطنات أو المناطق المعروفة على أنها مناطق أمنية (قرب الحدود الدولية على سبيل المثال).

يوجد هناك نحو 10 مزودي خدمة إنترنت مرخصين في فلسطين يقدمون خدمات الإنترنت الصوت عبر الإنترنت، ويستخدم العديد من المزودين شبكة المشغل المهيمن القائمة للوصول إلى الزبائن بالاعتماد على كلفة المرور التي تنظمها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهناك عدد من شركات الاتصالات تقدم خدمات كالرد الصوتي التفاعلي وخدمات الإنترنت الصوتي والتي يتم ترخيصها وتنظيمها من قبل الوزارة.

دخلت شركة كهرباء محافظة القدس سوق الاتصالات في الآونة الأخيرة، حيث قامت بتمديد كوابل ألياف الضوئية على شبكتها الكهربائية لإدارة توليد الطاقة الكهربائية والسيطرة عليها، وهذه العملية تدعى بالشبكة الذكية والتي يمكن للشركة من خلالها مراقبة العدادات وقراءتها عن بعد. تملك كوابل الألياف البصرية قدرة أكبر على نقل البيانات تتوافق مع احتياجات الشركة، كما منحت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رخصة لشركة كهرباء محافظة القدس لتمديد كوابل ألياف لاستخدامات الشركة الخاص باعتبارها سياسة تنظيمية، لكن يشترط أن تقوم الشركة بمنح مشغلي الاتصالات المرخصين حق النفاذ أو المرور. وباعتبار أن شركة كهرباء محافظة القدس شركة فلسطينية تملك مكاتب في القدس (مسجلة في إسرائيل) فإن كابل الألياف الضوئية مثل كوابل الكهرباء الممتدة عبر الجدار من القدس إلى مناطق في الضفة الغربية والتي تشمل المناطق المصنفة (ج)، وهذا يمنح مشغلي الاتصالات الفلسطينيين الفرصة لتوفير الخدمات في المواقع التي لم يكونوا قادرين على الوصول إليها حتى الآن. لا تغطي منطقة امتياز شركة كهرباء محافظة القدس سوى منطقة وسط الضفة الغربية، ويوجد لدى شركات الكهرباء في مناطق أخرى من الضفة الغربية وقطاع غزة فرصة للقيام بنفس الشيء.

## مشغلي الهاتف النقال

### جوال

تأسست جوال في عام 1999 كأول مشغل هاتف نقال في فلسطين وباعتبارها الفرع الأكثر ربحاً في مجموعة الاتصالات الفلسطينية، وهي المشغل المهيمن على سوق الاتصالات الخلوية في فلسطين حتى تاريخه، وتدعي جوال أن لديها 2.5 مليون مشترك، وهي تغطي المناطق المصنفة (أ) و(ب) في حين أن تغطيتها محدودة أو معدومة في أجزاء من المناطق المصنفة (ج). أبرمت جوال اتفاقيات تجوال مع أغلبية مشغلي الهاتف النقال الإسرائيليين ولو أنها اتفاقيات من طرف واحد (يرتبط مستخدمو جوال مع المشغلين الإسرائيليين عندما تنعدم تغطية جوال ولا يسمح بالاتصال مع الطرف الآخر، وهذا يضع جوال في موقف غير متكافئ مالياً)، ولا يحتاج المشغلون الإسرائيليون إلى التجوال مع جوال لأن تغطيتهم تشمل تقريباً جميع الأراضي الفلسطينية.

### الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة

تعتبر شركة الوطنية موبايل ثاني مشغل فلسطيني للهواتف الخلوية، حيث منحت رخصة التشغيل عام 2006 لتوفير خدمات الجيلين الثاني والثالث في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدأت العمل الفعلي في الضفة الغربية قبل ثلاثة أعوام فقط بعد أن أفرجت إسرائيل عن ترددات الجيل الثاني في شهر نوفمبر 2009، وتمتد رخصة شركة الوطنية على مدار 15 سنة وبكلفة 251 مليون دينار أردني، وتدفع أقل من نصف رسوم الرخصة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وتحفظ شركة الوطنية بالباقي إلى أن تحصل على ترددات الجيل الثالث ويسمح لها بالعمل في قطاع غزة.

تأسست شركة الوطنية موبايل في البدء كشريك بين مجموعة الوطنية (التي يقع مقرها الرئيسي في الكويت وتملك شركة قطر تيليكوم "كيوتل" غالبيتها) ويملك صندوق الاستثمار الفلسطيني حصص ملكية تصل إلى 57% و43% على التوالي. أتمت شركة الوطنية موبايل بنجاح في شهر يناير 2011 الاكتتاب العام لخصصها التي تمثل 15% من رأس المال، كما تمثل بنية الملكية الحالية في مجموعة الوطنية 48.45% ويملك صندوق الاستثمار الفلسطيني 36.55%، أما 15% فهي مخصصة للتعويم الحر. لشركة كيوتل خبرة عالمية شاملة في مجال الاتصالات من خلال عملياتها في 16 بلداً، والتي تقدم للوطنية موبايل المعرفة والخبرة اللازمة للعمل باتجاه تحقيق خبرة متميزة مع العملاء، وتدعي الوطنية أن لديها 650,000 مشترك في الضفة الغربية، وكما هو الحال مع جوال فإن الوطنية طرف في اتفاقيات تجوال من جانب واحد مع غالبية مشغلي الهواتف النقالة في إسرائيل، إلى جانب تقييد إسرائيل لعمل الوطنية في الضفة الغربية فقط.

## الإذاعة والتلفاز والاتصالات بالأقمار الصناعية

ازداد عدد محطات الإذاعة والتلفاز الفلسطينية منذ عام 1993 من الصفر قبل اتفاق أوسلو إلى أكثر من 100 محطة حتى تاريخه، وعلى الرغم من اتفاقية الاتصالات التي تقيّد الفلسطينيين بالمحطات الرسمية (صوت فلسطين والتلفزيون الفلسطيني) فإنه يوجد العديد من المحطات التابعة للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجامعات، ويوجد حالياً أكثر من 80 محطة في الضفة الغربية و30 محطة في قطاع غزة تبث للتجمعات المحلية وتمتد تغطيتها على المستوى الوطني. تعتمد السلطة الوطنية الفلسطينية سياسة متحررة في ترخيص المحطات وذلك في خطوة متعمدة للمطالبة بالطيف الترددي الذي تهيمن عليه إسرائيل، وساعد على هذا الانتشار أن تأسس محطة إذاعية أو تلفاز لا يتطلب تقنية متطورة جداً ويتم استحلاب المعدات في الغالب من السوق الإسرائيلية. يحتاج شراء محطات أرضية إلى موافقة حكومية إسرائيلية بخلاف معدات الاتصال الفضائي التي تتطلب مراقبة إسرائيلية صارمة، وتتقاضى السلطة الفلسطينية رسوم ترخيص منخفضة لتأسيس محطة إذاعة أو تلفاز مع الأخذ بعين الاعتبار أنه بإمكان الجيش الإسرائيلي الإغارة على هذه المحطات ومصادرة معداتها بذريعة تداخل موحاها مع نظام الاتصالات الإسرائيلي. وتنص اتفاقية الاتصالات الإسرائيلية-الفلسطينية على القناة والترددات في كل تجمع سكاني لعمليات خدمات الطوارئ الفلسطينية.

ونجحت السلطة الوطنية الفلسطينية في الأعوام الأخيرة في تسجيل العديد من محطات الإذاعة والتلفاز الفلسطينية في الاتحاد العالمي للاتصالات، ولهذا فإن تلك المحطات معترف بها دولياً.

## دور السلطة الوطنية الفلسطينية

### وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات<sup>4</sup>

تقوم الوزارة بتنسيق كافة أنشطة الاتصالات الحكومية من خلال مركز الحاسوب الحكومي الذي يعتبر جزء من الوزارة، وقام المركز بتأسيس وإدارة شبكة الحاسوب الحكومية كما يقوم بإدارة أسماء نطاقات الإنترنت الخاصة بالوزارات في الضفة الغربية، كما تدير حكومة غزة أسماء النطاقات من خلال مركز الحاسوب الحكومي هناك والخاضع لسيطرتها. تم ترك أسماء النطاقات قبل الانقسام كما هي على النحو المبين من قبل الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الإنترنت، كما تركت أسماء النطاقات في غزة والضفة الغربية على حالها قبل وقوع الانقسام بينهما.

تعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الضفة الغربية، وهذا يتضمن اجتماعات مع الجانب الإسرائيلي من خلال لجنة الاتصالات المشتركة لتنسيق تحديد الترددات واستيراد المعدات وأنشطة الاتصالات في المنطقة المصنفة (ج) وقضايا أخرى جارية على النحو المبين في اتفاقية الاتصالات الفلسطينية-الإسرائيلية.

تُهيمن إسرائيل في واقع الأمر على اللجنة والتي يستطيع الاحتلال الإسرائيلي من خلالها إبلاغ الجانب الفلسطيني بما يمكنهم وما لا يمكنهم القيام به في قطاع الاتصالات، أي أنها عبارة عن علاقة من طرف واحد تسيطر فيها إسرائيل سيطرة كاملة على ما هو مسموح وممنوع وعلى أدواته لتعزيز قراراتها من خلال السيطرة على استيراد التقنيات. قام الجيش الإسرائيلي عدة مرات باقتحام المناطق المصنفة (أ) وإغلاق محطات إذاعة أو تلفاز أو مصادرة معدات مرتفعة الثمن تخص السلطة الوطنية الفلسطينية أو مشغلين تابعين للقطاع الخاص.

تنظم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأسعار والتعرفة الخاصة بشركات الاتصالات الاحتكارية القائمة وتصدر تراخيص لمزودي خدمات الاتصالات، ويحكم قانون الاتصالات لعام 1996 العلاقة بين وزارة الاتصالات ومزودي الخدمات، حيث صدر هذا القانون بعد ستة أشهر من منح السلطة الوطنية الفلسطينية الترخيص لشركة الاتصالات الفلسطينية، وقد مهد هذا الطريق أمام نقاش قانوني حول فيما إذا كانت رخصة شركة الاتصالات الفلسطينية خاضعة لأحكام القانون بأثر رجعي. تم إصدار قانون اتصالات ثان في عام 2008 والذي نص على تأسيس جهة رقابية مستقلة على الاتصالات في غضون 6 أشهر من إصدار القانون، إلا أنه لم يتم تشكيل مجلس إدارة بسبب الخلافات الداخلية. ستمارس هذه الجهة الرقابية أغلبية صلاحيات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث كان بالإمكان تجنب أكثرية القضايا الخلافية بين غزة والضفة الغربية.

إن الانقسام الحاصل بين غزة والضفة الغربية لا يعفي حكومة غزة من القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، حيث يتعين على جميع الشركات ومنها شركة الاتصالات الفلسطينية اتباع الأوامر العسكرية الإسرائيلية أو المخاطرة بوضعها على القائمة السوداء في الضفة الغربية.

### صندوق الاستثمار الفلسطيني<sup>5</sup>

<sup>4</sup> [www.mtit.pna.ps](http://www.mtit.pna.ps) (الضفة الغربية) [www.mtit.gov.ps](http://www.mtit.gov.ps) (غزة).

<sup>5</sup> [www.pif.ps](http://www.pif.ps)

يعتبر الصندوق الذي تأسس عام 2003 الذراع الاستثمارية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبناء عليه فهو شركة مساهمة عامة يملكها الشعب الفلسطيني، وهو مستقل من الناحيتين المالية والإدارية وتديره جمعية عامة مستقلة ومجلس إدارة. يدير الصندوق البرنامج الاستثماري الاستراتيجي في عدد من القطاعات الحيوية بصورة مباشرة أو من خلال عدد من الشركات الفرعية المملوكة ملكية تامة، ويستثمر الصندوق بصورة مكثفة في مجال الاتصالات الذي يتضمن مجموعة الاتصالات الفلسطينية وشركة الوطنية موبايل فلسطين. قامت حكومة حماس بمصادرة أصول الصندوق في غزة.

### اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية (بيتا)<sup>6</sup>

يعتبر الهدف الأساسي لدى "بيتا" هو تطوير مصالح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أصبحت المصدر الرئيسي للمعلومات حول هذا القطاع في فلسطين.

تأسست "بيتا" عام 1999 على يد مجموعة من الرواد الفلسطينيين ممن لديهم رؤية بإنشاء مؤسسة غير ربحية لتطوير المصالح وإحداث تأثير اجتماعي إيجابي على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، ويقع مقرها في مدينة رام الله. يعمل جيل جديد على المضي قدماً في التفكير الريادي مع أرث يعيدنا آلاف السنين عبر التاريخ في إحداث تغيير وبيئة تشغيلية عميقة.

"بيتا" ليست جاهزة الآن للاستمرار في تطوير مهمتها الإبداعية وحسب بل كذلك للعمل كدافع إقليمي لنظامها البيئي، وذلك من خلال برمجيتها ومحتواها وفعاليتها وتوعيتها العالمية.

لعبت "بيتا" دوراً هاماً في جسر هوة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي تحتفظ بقنوات اتصال وحوار مفتوحة مع حكومات كلا الطرفين، كما أن لديها ممثلين في الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الإنترنت وجمعية مجتمع الإنترنت الفلسطيني.

### جمعية مجتمع الإنترنت الفلسطيني<sup>7</sup>

هذه الجمعية مسجلة على أنها منظمة محلية غير حكومية تسعى إلى تعزيز استخدام الإنترنت لكافة الفئات والأعمار، وهي تمثل مستخدمي شبكة الإنترنت في الضفة الغربية وغزة وتسعى -من بين أمور أخرى- إلى تحسين خدمات الاتصالات وتقليص التكلفة، كما تعزز النفاذ الحر إلى شبكة الإنترنت وتكافح الاحتكار والرقابة، وتملك الجمعية بدالة فلسطين الإلكترونية حيث يتم تبادل المراسلات المحلية إلكترونياً ويمثل المستخدمين في الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الإنترنت، كما تلعب جمعية مجتمع الإنترنت الفلسطيني دوراً مهماً في جسر هوة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي تحتفظ بقنوات اتصال وحوار مفتوحة مع حكومات كلا الطرفين، كما أن لديها ممثلين في الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الإنترنت وجمعية مجتمع الإنترنت الفلسطيني.

### الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الإنترنت<sup>8</sup>

<sup>6</sup> [www.pita.ps](http://www.pita.ps)

<sup>7</sup> [www.isoc.ps](http://www.isoc.ps)

<sup>8</sup> [www.pnina.ps](http://www.pnina.ps)

تعتبر هذه الهيئة السجل الرسمي لنطاقات الإنترنت للمجال الأعلى مستوى في الرمز الفلسطيني، حيث يمكنك من خلال الجمعية تسجيل نطاقك مباشرة تحت مسمى (.ps) أو تحت واحدة من نطاقاتها ذات المستوى الثاني مثل (.com.ps) و(.org.ps) و(.net.ps). تم إطلاق خطة عمل الهيئة في أوائل العام 2003، وتلعب دوراً في تحقيق الوجود الفلسطيني على شبكة الإنترنت من خلال وضع سياسات التسجيل وإدارة تسجيل نطاق (.ps) وتعزيز استخدام الإنترنت في فلسطين.

ويتألف مجلس إدارة الهيئة من ممثلين عن القطاعات والمؤسسات العامة والخاصة والأكاديمية والقانونية المهمة بتطوير استخدام الإنترنت في فلسطين، وتسعى الهيئة إلى تأسيس شراكات ذات مغزى بين قطاعات فلسطينية متنوعة في إدارة شركات الإنترنت المحلية. ستقوم الهيئة بتأسيس نقطة محورية لشبكة معلومات ومصادر التكنولوجيا في فلسطين والمعروف بمركز الهيئة للتميز، وتضمن الهيئة موقع فلسطين كمجتمع مستقل ومتعلم ضمن العالم المترابط إلكترونياً، وهي معترف بها عالمياً من قبل مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام<sup>9</sup>. تعتبر الهيئة إحدى الأمثلة القليلة للمؤسسات المستقلة التي ظلت مستمرة بعد الانقسام الفلسطيني رغم أن بنيتها التحتية بقيت في غزة، إلا أنها قاومت جميع محاولات توريثها في الصراع الداخلي حتى الآن من قبل طرف أو آخر بفضل إجراءات وقواعد مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام والتي جعلت الهيئة مسألة في غاية الصعوبة على أية جهة، إضافة إلى المشاركة الحكيمة من ممثل القطاع الخاص في الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الإنترنت (بيتنا) وجمعية مجتمع الإنترنت الفلسطيني، والتي لعبت دوراً في الحفاظ على الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الإنترنت سليمة باعتبارها مؤسسة مستقلة. أوقفت الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الإنترنت تسجيل كافة الأسماء الجديدة تحت نطاق (.gov)، وذلك لتجنب المشاركة في الانقسام الداخلي، كما أقيمت على كافة الأسماء القائمة تحت نفس النطاق كما هي لكنها سمحت بتسجيل كافة الأسماء تحت نطاقات أخرى، وهذا هو سبب وجود مواقع حكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن نطاق (.gov)، اعتماداً على مكان إدارة النطاق ساعة وقوع الانقسام.

#### الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بيكتي)<sup>10</sup>

"بيكتي" مؤسسة فلسطينية مستقلة تقع في رام الله/البيرة ولها فرع في غزة، وتأسست بمبادرة ودعم من مجتمع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين، وهي شريك في "بيتنا" وأخذت على عاتقها مهمة التنشيط والنمو المستدام لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين.

تتضمن المكونات الأساسية الاستراتيجية لـ "بيكتي" حاضنة توفر خدمات مهنية للرواد الفلسطينيين ممن لديهم أفكار مدروسة لمنتجات تكنولوجيا معلومات واتصالات فريدة ومبدعة تم تقييمها على أنها تتمتع بإمكانات تسويق قوية.

تشكل هذه المكونات الأساسية العمود الفقري لعمليات "بيكتي" ودعمها لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، إلى جانب التطرق إلى العديد من التحديات الفريدة التي تواجه تطورها ونموها وتوسعها، وتتطلع "بيكتي" قداماً إلى الاستمرار في العمل مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية لتحديد وتطوير وتطبيق مبادرات جديدة ستكون ذات فائدة كبرى لهذا القطاع وللاقتصاد الفلسطيني عموماً.

<sup>9</sup> [www.icann.org](http://www.icann.org)

<sup>10</sup> [www.picti.ps](http://www.picti.ps)

وتتضمن المزايا التنافسية الأساسية لـ "بيكتي" بنيتها الخاصة بالحوكمة التي توفر إمكانية النفاذ إلى المصفوفات الاقتصادية، وكذلك موظفيها المتفانين ممن يملكون خبرة بالحاضنات وعملائها وأفكارها الريادية ومبادراتها الحالية لتأسيس صندوق لمنفعة الشركات المتدئة التي تحتضنها "بيكتي". تهدف "بيكتي" إلى تطوير الشركات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة الحجم وإلى قطاع نموذجي أعلى نمواً كوسيلة من وسائل خلق فرص عمل جديدة واجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتحسين الوضع الاقتصادي في فلسطين.

### مراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعات ومراكز التميز في الجامعات

توفر فرص تدريب فريدة في مجالات البرمجيات وتطوير الأنظمة والشبكات ذات برامج الشهادات الدولية، إضافة إلى التوظيف وخدمات حاضنة تكنولوجيا المعلومات للشركات، ويقوم المنهاج بتدريب الطلاب في مجال البرمجة وتطوير الصفحات الإلكترونية وحلول الشبكات وخدمات تكنولوجيا معلومات مهنية أخرى، وترتبط خدمات حاضنة الأعمال الطلاب الذين ينهون دراستهم بفرص العمل.

تم افتتاح مركز سعيد حوري للتميز في تكنولوجيا المعلومات في جامعة القدس في 8 مارس 2002، وهو الأول من بين مراكز أنيرا، ثم جاء بعده مراكز تكنولوجيا المعلومات في جامعة البوليتكنيك في الخليل والجامعة العربية الأمريكية في جنين واللذان افتتحا عام 2005، وأخيراً افتتحت أنيرا عام 2008 مركز نجاد زعيني لتكنولوجيا المعلومات في جامعة بيرزيت، ويوجد مراكز مماثلة في الجامعة الإسلامية وجامعات أخرى في غزة.

وتعني الأسس الجامعية أن مراكز التميز في تكنولوجيا المعلومات يمكنها اجتذاب مقدار كبير من الأصول الفكرية لتعزيز قدرتها على تلبية الاحتياجات المجتمعية والمساهمة في الحلول الإبداعية.

### نقابة عمال الاتصالات

وهو اتحاد عمالي يمثل موظفي شركة بالنل وتقع قيادته وأعماله الرئيسية في الضفة الغربية، في حين لا يعرف سوى القليل عن أعمال النقابة في غزة، وتتفاوض النقابة مع إدارة شركة بالنل لحل النزاعات العمالية ولها تأثير على نمو قطاع الاتصالات.

## في حالة حل السلطة الوطنية الفلسطينية

جعلت اتفاقية أوسلو والبروتوكولات الاقتصادية الملحق بها - وخاصة الملحق الثالث المتعلق بالاتصالات - من دور السلطة الوطنية الفلسطينية مثل أية سلطة محلية في دولة حديثة، حيث يهيمن القطاع الخاص وتملك الإدارة العسكرية الإسرائيلية القرار النهائي. ويمكن الافتراض أن قطاع غزة سيظل تحت السيطرة الفلسطينية نظراً لعدم رغبة إسرائيل بالعودة إليه، في حين أنه إذا إهزمت السلطة الوطنية الفلسطينية لسبب أو لآخر فإن إسرائيل ستلتزم بالسيطرة على الضفة الغربية نظراً لوجود المستوطنات الإسرائيلية بين التجمعات السكانية الفلسطينية، وبصرف النظر عن أي افتراض في ظل السيطرة الإسرائيلية التامة حالياً على قطاع الاتصالات فإن لا يوجد لدى حكومتنا الضفة الغربية وغزة مجال واسع للتغيير في ظل الوضع الراهن، إلا أنه يمكن اتخاذ خطوات لضمان خدمات أفضل وإيرادات أعلى للمجتمع الفلسطيني ككل. يهيمن القطاع الخاص الفلسطيني - كما هو مبين - على قطاع



تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولهذا فإن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية يلعبان دوراً هاماً لضمان حقوق الفلسطينيين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لا يوجد لدى حكومة غزة أي بديل سوى اتباع ما تفرضه الحكومة الإسرائيلية عليهم، ما لم تقرر حكومة غزة قطع الوحدة الاقتصادية مع الضفة الغربية وعندها ستكون قادرة على استيراد المعدات مباشرة من مصر، إلا أن مصر غير مستعدة حتى الآن للسير في هذه الفرضية. يترتب على إهاء الوحدة الاقتصادية بين غزة والضفة الغربية تبعات خطيرة على الاتصالات، حيث تنتهي كافة الروابط المباشرة بين غزة والضفة الغربية وتعتبر المكالمات الهاتفية بين المنطقتين دولية. ينبغي عندئذ على القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجامعات إعادة النظر في استراتيجيات عملها فيما يتعلق بالتعامل مع بيئتين اقتصاديتين مختلفتين.

## التوصيات (الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأطراف أخرى في الطيف الترددي)

1- تأسيس هيئة رقابة مستقلة على الاتصالات بموجب قانون الاتصالات لسنة 2008 والمعايير الدولية<sup>11</sup>، ومن الضروري أن يكون مجلس الهيئة مستقلاً وأن يكون مقبولاً لدى المجتمع والسلطة الحاكمة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سيلزم هذا أي سلطة حاكمة في الأراضي الفلسطينية مستقبلاً بالتعامل مع هذه الهيئة.

2- تنتهي رخصة شركة بالتل (للهااتف الثابت والنقال) في شهر نوفمبر 2016 وينبغي أن تبدأ المفاوضات بين بالتل والهيئة المشكلة حديثاً حول تجديد الرخصة في الحال بصرف النظر عن نتيجة المفاوضات أو مستقبل المكان الشاغر أو المشغلين المهمين الذين ينبغي تأمينهم لضمان استقرار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأراضي الفلسطينية وتجنب تدخل إسرائيل مستقبلاً.

3- تعتبر إسرائيل صندوق الاستثمار الفلسطيني ذراع السلطة الوطنية الفلسطينية/منظمة التحرير الفلسطينية في حالة اختيار السلطة وإذا قامت الحكومة الإسرائيلية باستبدال السلطة بأي شكل من أشكال الحكم، وقد تخطو إسرائيل باتجاه مصادرة أصول صندوق الاستثمار الفلسطيني من أجل تمويل السلطة المشكلة حديثاً، حيث يملك الصندوق أصولاً ضخمة في قطاع الاتصالات و10% من مجموعة بالتل و30% من شركة الوطنية موبايل، ويوصى بشدة بأن يتم تأمين موجودات الصندوق ضد أية عملية مصادرة في المستقبل من قبل إسرائيل، كما ينبغي التوصل إلى حل فوري للخلاف بين حكومتَي الضفة الغربية وغزة فيما يتعلق بالصندوق.

4- تعزيز مؤسسات القطاع الخاص مثل "بيتا" لأخذ زمام القيادة في مجال التطوير الاقتصادي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتعمل "بيتا" على توحيد الضفة الغربية وغزة، وينبغي إدراج فرق "بيتا" في جميع مهمات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الخارج والمفاوضات المتعلقة بتطوير هذا القطاع، ويجب أن تكون "بيتا" قادرة على الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في الاتصالات والنفوذ إلى الأسواق العالمية في الأمم المتحدة والمنتديات الدولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات.

<sup>11</sup> يوصى اتحاد تكنولوجيا المعلومات بأن تشرف هيئة مستقلة على قطاع الاتصالات.

5- تشجيع تأسيس نقابة وطنية لمحطات الإذاعة والتلفاز ليكون بمقدورها مقاومة أي إجراء إسرائيلي في المستقبل يرمي إلى إغلاق المحطات من خلال الوسائل القانونية وممارسة الضغط السياسي على الصعيدين المحلي والدولي، كما أن العديد من المحطات مسجلة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات.

6- تعتبر "بيكتي" مؤسسة وطنية مستقلة تعمل على رعاية تطور شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنسيق كافة الأعمال مع مراكز التميز في الجامعات، وينبغي تأسيس مظلة وطنية لمراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعات مع "بيكتي".

7- تشجيع ومساعدة جمعية مجتمع الإنترنت الفلسطيني على تمثيل مجتمع مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينيين تمثيلاً صادقاً في الضفة الغربية وقطاع غزة وتمثيل المستخدمين الفلسطينيين إلى جانب "بيتا"، وتملك الجمعية بدالة فلسطين الإلكترونية الأمر الذي من شأنه تقليص النفقات، ويقع هذه البدالة حالياً في مدينة رام الله وينبغي تشجيع الجمعية ومساعدتها على تأسيس مقر ثان في غزة بحيث يستشعر المستخدمون هناك فوائد هذه البدالة.

8- ينبغي تأسيس ائتلاف وطني من ممثلين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في الطيف الترددي والنفاذ الحر إلى شبكة الإنترنت وحقوق الربط عبر النطاق العريض، حيث يمكن أن يعتمد هذا الائتلاف على نجاحات السلطة الفلسطينية في المحافل الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات، كما يمكن لهذا الائتلاف الذهاب إلى المحاكم الدولية لمقاضاة مشغلي الهواتف النقالة الإسرائيليين عن الاختراق والاستغلال غير القانونيين للفضاء الفلسطيني.

## الخدمات البريدية:

بدأت الخدمات البريدية في فلسطين عام 1840 خلال الفترة العثمانية وتوسعت بالتدريج ليكون هناك مكتب بريد في كل مدينة فلسطينية (القدس ويافا ونابلس وغزة وبيت لحم وطبريا والخليل)، ثم تولى البريد الملكي البريطاني الإشراف على الخدمات البريدية خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين التي بدأت عام 1918، وانقسمت الخدمات البريدية في فلسطين إلى ثلاثة هيئات منفصلة بعد عام 1948، كل منها تمثل الواقع السياسي المهيمن على الأرض. كان هناك البريد الإسرائيلي على الأراضي التي تأسست عليها دولة إسرائيل والبريد الأردني في الضفة الغربية بما فيها القدس والبريد المصري في غزة التي أدرتها مصر في ذلك الحين، ثم أدار الحكم العسكري الإسرائيلي الخدمات البريدية في الأراضي الفلسطينية بعد مجيء الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، أما بريد القدس فقد صودر وأصبح جزء من سلطة البريد الإسرائيلية بعد ضم القدس.

### الخدمات البريدية في الوقت الحالي والدور الذي تلعبه السلطة الوطنية الفلسطينية

هناك 107 مكتب بريد في الضفة الغربية وقطاع غزة دون احتساب القدس حيث تعمل سلطة البريد الإسرائيلية، حيث يوجد 83 مكتب بريد في الضفة الغربية ويقع الباقي في قطاع غزة، ونظراً للانقسام الداخلي والقيود الحالية المفروضة على غزة فإن الخدمات المالية تهيمن على الخدمات البريدية في غزة خلافاً للخدمات المقدمة في الضفة الغربية حيث القطاع المالي أكثر نشاطاً وغير

خاضع للعقوبات المفروضة على غزة. يُستخدم بنك البريد في غزة لصرف رواتب الموظفين الحكوميين في حين يستخدم بنك البريد في الضفة الغربية لصرف رواتب الشهداء التي تدفعها الحكومة، ولا يتولى أي بنك تجاري هذا النوع من التعاملات المالية بسبب المخاوف من إمكانية رفع قضايا أمام المحاكم الدولية.

وتخضع الخدمات البريدية في الأراضي الفلسطينية للاتفاق المرحلي الإسرائيلي-الفلسطيني حسب الفقرة السادسة (أ) من المادة 29<sup>12</sup> من الملحق الأول إلى الثالث والترتيبات المتعلقة بنقل البريد والموقع في 18 أغسطس 1999، وكما هو الحال في المادة 36 من اتفاقيات الاتصالات فإن المادة 29 المتعلقة بالخدمات البريدية تمنح الاستقلال الفلسطيني عن سلطة البريد الإسرائيلية، وتنص الاتفاقيات على النقاط الحاسمة التالية:

2 ج. يكون تصميم وشعارات وصياغة وأشكال طوابع البريد التي يصدرها الجانب الفلسطيني معبرة عن روح السلام.  
6 أ. يتم ترتيب أنماط وترتيبات إرسال واستقبال الأغراض البريدية والتي تشمل الطرود بين الجانب الفلسطيني والبلدان الأجنبية عن طريق الاتفاقيات التجارية بين منظمة التحرير الفلسطينية لمنفعة الجانب الفلسطيني وسلطات البريد في الأردن ومصر، وعن طريق الاتفاقيات التجارية بين الجانب الفلسطيني وسلطة البريد الإسرائيلية.  
6 ب. تبقى مكانة الجانب الفلسطيني بموجب هذه الاتفاقية في الاتحاد البريدي العالمي كما هي الوقت الحالي ودون الإجحاف بعمومية الفقرة 5 من المادة التاسعة من هذه الاتفاقية (العلاقات الخارجية)، ولا يكون الجانب الفلسطيني طرفاً في أية إجراءات من شأنها تعديل أو تغيير هذه المكانة.

7. تنطبق مبادئ المستخدمين ذات العلاقة والمفصلة في الملحق الخامس (بروتوكول العلاقات الاقتصادية) أيضاً على الأشياء المنقولة بالبريد والتي تشمل الطرود المنقولة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

غالباً ما فرض الجانب الإسرائيلي الطوابع التي تصدرها السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب البند 2 ج من الاتفاقية البريدية. وفي حين تمنح الاتفاقية للفلسطينيين الحق في إبرام اتفاقيات مع سلطات البريد الأردنية والمصرية، فقد أعاققت إسرائيل كل محاولات الفلسطينيين إدخال مثل هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ من خلال التشديد على وجوب دخول كافة الأشياء المنقولة بالبريد من الأردن من خلال سلطة البريد الإسرائيلية.

وبموجب الاتفاقيات المتعلقة بنقل الأشياء بالبريد فهي تبين الأمور المالية لتبادل البريد وخدمات الطرود والتي فضلت الجانب الإسرائيلي، حيث تقوم سلطة البريد الإسرائيلية بتحصيل كافة الرسوم البريدية الواردة من الخارج، حيث يفترض بإسرائيل إعطاء الجانب الفلسطيني 50% من قيمة الرسوم، إلا أنها لم تقم بذلك مطلقاً. أما فيما يتعلق بالرسوم البريدية المرسله للخارج فإن إسرائيل تقوم بتحصيل ما نسبته 89% من البريد الفلسطيني عن التكاليف المستحقة للمستخدم الإسرائيلي، وهي في كلتا الحالتين عملية غير اقتصادية على الإطلاق بالنسبة للجانب الفلسطيني (توزيع أو استلام كل غرض منقول بالبريد من عدة فروع وتسليمها أو استلامها من إسرائيل في مجموعات في مركز واحد وتسديد الرسوم المذكورة أعلاه).

وعلاوة على ذلك فإن سلطة البريد الإسرائيلية تقوم بتحصيل الجمارك والضرائب عن الأشياء المنقولة بالبريد والمتوجهة إلى الأراضي الفلسطينية ولا يتم إعادتها إلى السلطة الفلسطينية شأنها في ذلك شأن الأغراض المستوردة من الخارج إلى السلطة الفلسطينية عبر قنوات أخرى.

<sup>12</sup> مرفق المادة 29.

مرت خدمة البريد الفلسطينية خلال السنوات الثلاثة الماضية بتغيرات جذرية لضمان خدمة سريعة وفي موعدها، حيث تم تجديد العديد من مكاتب البريد وتم تغيير الشعار لتمهيد الطريق أمام استقلال الخدمات البريدية عن مؤسسات السلطة الفلسطينية الأخرى. نجحت فلسطين عام 2009 في الحصول على الرمز البريدي العالمي من الاتحاد البريدي العالمي، مما أتاح لخدمة البريد الفلسطينية إرسال واستقبال البريد مباشرة على نحو منفصل عن خدمة البريد الإسرائيلية، حيث كان هذا هو الحال حتى عام 2009، وبناء عليه ستكون خدمة البريد الفلسطينية قادرة على تسوية التعاملات المالية مباشرة مع الطرف المرسل/المستقبل. اعتمد الفلسطينيون موافقة الاتحاد البريدي العالمي لخدمتهم البريدية باعتبارها مستقلة عن البريد الإسرائيلي عن طريق اعتماد نظام البريد العالمي<sup>13</sup> الذي يتبع إلكترونياً الرسائل المرسل بالبريد ويحتسب التسويات المالية، حيث أثار هكا غضب إسرائيل وحلفائها (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا)، ولهذا بدأت إسرائيل العمل على خلق مزيد من العراقيل أمام خدمات البريد الفلسطينية.

اصطدمت جميع المحاولات لتوجيه كافة الرزم البريدية من خلال الأردن لتجاوز العراقيل والتأخيرات الإسرائيلية بقائمة من المطالب الإسرائيلية والإجراءات البيروقراطية الداخلية الفلسطينية التي جعلت من كامل عملية تطوير الخدمات البريدية غير ذات جدوى. في أعقاب الاعتراف الدولي بخدمة البريد الفلسطينية والحصول على الرمز البريدي العالمي فقد أصبح من الطبيعي أن تنشأ خدمات البريد رموزها البريدية الداخلية الخاصة وتدمجها في النظام البريدي العالمي، وتتطلب هذه العملية تعاون السلطات المحلية ودوائر السلطة الفلسطينية الأخرى، وكلما كان إتمامها أسرع أصبح جعل الخدمة البريدية مستقلة أسهل وملائمة للحفاظ على مصالح الفلسطينيين في أية عملية تحكيم دولية مستقبلاً.

ولهذا فإن الانقسام السياسي وبالتالي الإداري الحالي بين الضفة الغربية وغزة يعقد الأمور أكثر بالنسبة لخدمات البريد الفلسطينية، فقد بدأت حكومة غزة إصدار طوابع (ذات قيمة رمزية إذ لا يوجد دولة تعترف بها) وتعتمد أكثر على بنك البريد لتحصيل المال أو صرفه لسكان غزة، وتتلقى غزة البريد فقط ويتم نقل الرسائل للخارج من خلال شركات نقل خاصة.

### شركات نقل الطرود التابعة للقطاع الخاص

يعمل عدد من شركات نقل الطرود التابعة للقطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة، وتوجد مقرات غالبية هذه الشركات في إسرائيل وتملك فروعاً في الضفة الغربية وغزة وهي مرخصة من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتتبع شركات النقل نظامها الخاص بالتسليم الذي قامت بتطويره في ظل غياب العناوين أو الرموز البريدية والطرود. تعتبر خدمات شركات نقل الطرود باهظة التكاليف ويلجأ إليها الناس بسبب غياب الثقة في خدمات البريد الرسمية.

<sup>13</sup> يعتبر النظام البريدي العالمي تطبيقاً إدارياً بريدياً عالمياً مدمجاً يضم عملية إرسال البريد والإدارة التشغيلية والتبادل الإلكتروني للبيانات في تطبيق واحد، ويوفر النظام البريدي العالمي وسائل لشركات البريد للحصول على رؤية دقيقة وشاملة حول خدماتهم البريدية التي تغطي كل نقطة بين الأصل والوجهة، بما في ذلك مكاتب تبادل النقل بالعبور وشركات النقل الدولية والتعامل من خلال الجمارك.

## في حالة حل السلطة الوطنية الفلسطينية وبقاء حكومة حماس قائمة في غزة

بافتراض بقاء غزة تحت إدارة حكومة حماس فإنه يمكن بذلك إرسال الرسائل والإرساليات البريدية الأخرى إلى غزة باستخدام شركات نقل طرود و بريد خاصة يدفع بريد غزة الحكومي كلفة خدماتها أو طرف آخر أو البريد الإسرائيلي الذي يتلقى كافة النفقات من خلال مكتب البريد المرسل، ويتعين على مكتب البريد المستقبل ضمان تسليم البريد إلى وجهته النهائية وذلك بموجب لوائح الاتحاد البريدي العالمي الذي يضم في عضويته إسرائيل والفلسطينيين.

وفي حالة غياب السلطة الوطنية الفلسطينية فإنه يتوقع حدوث تغيرات طفيفة على الخدمة البريدية في الضفة الغربية حيث تخضع الإرساليات للرقابة الإسرائيلية في كل الأحوال، إلا أنه يتوقع كذلك أن تقوم إسرائيل بإعادة تفعيل بنك البريد وتولي الرقابة المباشرة على كافة التعاملات المالية من خلال خدمة البريد. سيتم بذلك إعاقه أو إيقاف صرف مخصصات أسر الشهداء من خلال البريد، وعندها ينبغي إيجاد بدائل لذلك، وحيث أن بنية وإدارة خدمة البريد الفلسطينية مندمجة بالكامل في البنية الإدارية للسلطة الوطنية الفلسطينية فإن هذا سيسهل على إسرائيل فرض رقابة مباشرة على البريد في الضفة الغربية وفصل عملياته عن قطاع غزة. يتوقع أن تبقى العلاقة بين فروع مكاتب البريد في غزة والضفة الغربية على حالها.

## التوصيات (الخدمات البريدية)

- 1- يسمح فصل خدمة البريد عن الحكومة بأن تكون مؤسسة مستقلة ذات إدارة من قبل القطاع الخاص للاستمرار من خلال تحسين الخدمات بالوسائل القانونية وتقليص الخسائر المالية على البريد الإسرائيلي، وهذا أيضاً سيضع حداً للانفصال بين الخدمات البريدية في غزة والضفة الغربية.
- 2- تسجيل شعار الخدمات البريدية الفلسطينية كعلامة تجارية معترف بها دولياً لتمكين الخدمات البريدية من حماية مصالح الفلسطينيين من خلال المؤسسات الدولية، وتعتبر كافة الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية المتعلقة بالخدمات البريدية اتفاقيات تجارية ذات تبعات سياسية تم توقيعها بين سلطة البريد الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يحتاج إلى تغيير أو استبدال السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية بخدمة البريد الفلسطينية، وستمكن الهيئة الفلسطينية التجارية من الاستمرار في الاطلاع بمصالحها بالوسائل القانونية وتوفير خدمات أفضل لعملائها.
- 3- يمكن دفع مخصصات الشهداء من خلال هيئات خيرية كلجان الزكاة أو حتى من خلال الحركات الشعبية كصناديق التضامن الاجتماعي الأسري أو المجموعات ذات الانتماء السياسي.
- 4- لا تتضمن اتفاقيات الخدمات البريدية الأحكام المتعلقة ببنك البريد، حيث يوصى بتأسيس بنك البريد كهيئة ذات إدارة خاصة إنما ذات ملكية عامة (بنك تعاوني) لتوفير خدمات على المستوى الوطني للمواطنين بكلفة منخفضة وخاصة في المناطق الريفية، وهذا سيبصّب أية محاولة استيلاء إسرائيلية في المستقبل.

**د. مشهور أبو دقة:** يرى الباحث أنه من الضروري التفكير بجميع الاحتمالات واستباق للأحداث لصعوبة الوضع الذي نعيشه. يجب المحافظة على وحدة الوطن مهما حصل في قطاع غزة، ففي الماضي في أيام الحكم المصري لقطاع غزة والاردني للضفة الغربية كانت المكاملة بين المنطقتين مكاملة دولية، وبعد الاحتلال الاسرائيلي 1967 اصبحت المكاملة محلية واستمر هذا الوضع في عهد السلطة. وما أحشاه في المستقبل في ظل سيناريوهات تتحدث عن الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. حدث توسع كبير في قطاع الاتصالات، ونحن متخلفين عن جيراننا بسبب المعوقات الاسرائيلية من حيث عدم وجود الترددات وعدم السماح لنا بالعمل في منطقة C، واعتمادنا على الشركات الإسرائيلية، عدم اعطاء التراخيص اللازمة وغيرها. الخلل الأكبر ما حدث في اتفاقية اوسلو حيث تم اعطاء اسرائيل الحق في إدارة الشأن الخاص في الاتصالات والبريد. ولو كان أداؤنا أفضل في المفاوضات كان من الممكن أن نحصل على ظروف أفضل. اسرائيل مازالت تتحكم في كثير من القضايا الخاصة بقطاع الاتصالات. فإسرائيل اقرت في الاتفاقيات ان يسمح للفلسطينيين أن يكون لهم شبكة مستقلة عندما يكون لديهم قدرة لإدارة شبكتهم ويكون عندهم الامكانيات لذلك. وبنفس الوقت اسرائيل تمنع وصول المعدات التي تسمح باستقلال الشبكة الفلسطينية عن الاسرائيلية. القطاع الخاص هو من يتحكم في قطاع الاتصالات ويديره ويستثمر فيه. حدثت ثورة في مجال محطات الاذاعة والتلفزيون وقد حاولت اسرائيل اغلاق هذه الاذاعات، حيث تعتبر أن هذه المحطات قرصنة. شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات انتعاشا كبيرا وكان من الممكن أن نستفيد بشكل أكبر لو كانت الحدود مفتوحة على العالم. الجامعات استفادت من هذه الثورة التكنولوجية واصبحت تخرج عدد كبير من تخصصات تكنولوجيا المعلومات وغيرها من المواضيع المرتبطة بها. التوصيات

1. يجب الحفاظ على الوحدة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهناك دور كبير للقطاع الخاص للقيام بهذا الدور.
2. يجب مناقشة الرخصة للمشغل الثاني للاتصالات حتى لا يكون ذلك كابوسا في المستقبل.
3. يجب التفكير في استثمارات صندوق الاستثمار حيث من الممكن في حالة الاهيار أن تقوم اسرائيل بالسيطرة عليه.
4. يجب إيجاد اتحاد للإذاعة لتشكيل قوة ضغط لأنها أصبحت صناعة وتلعب دورا كبيرا في التأثير على الرأي العام.
5. يجب تفعيل البريد الفلسطيني الذي تراجع كثيرا في عهد السلطة الوطنية. كذلك يجب تفعيل بنك البريد.

### التعليق

عبد المجيد ملحم / عمار العكر

يواجه قطاع الاتصالات معوقات كبيرة من قبل الاحتلال الاسرائيلي فعند العمل في منطقة C يحتاج أخذ موافقة من 12 مؤسسة إسرائيلية، وهذا يعيق العمل لفترات طويلة.

في اليوم الثاني للإهبار لن يحدث فراغ قانوني، ويوجد ما يسمى بالخلف القانوني. والعمل بلخلف القانوني استمر بعد حكم العثمانيين في فترة الانتداب البريطاني، ومن ثم في فترة الاحتلال الاسرائيلي والحكم الاردني والمصري والاحتلال الاسرائيلي 1967 وبعد نشأة السلطة.

الخلف القانوني لا يلغي التراخيص الممنوحة، وهذا واضح ان المحاكم الفلسطينية ما زالت تعود لبعض التعليمات الصادرة عن الحكم العسكري.

قطاع الاتصالات يستند على موضوع الخلف القانوني، وهذا ما حصل مع كل من حكم فلسطين منذ انتهاء الحكم العثماني، وشركة كهرباء القدس خير مثال.

يفضل وجود هيئة منظمة لقطاع الاتصالات غير تابعة لجهة سياسية ولا تعين من قبل الوزير وهي مؤسسة قانونية غير رسمية ويكون لديها صلاحيات تشريعية للقطاع. وتضم في عضويتها اشخاص من الضفة الغربية وقطاع غزة.

يجب البت في موضوع تمديد رخصة الاتصالات قبل موعد انتهاءها لانه بانتهاء الرخصة يحق للخلف القانوني بتغيير وتبديل بنود اتفاقها.

الوضع الأمني هو الموضوع الشائك في موضوع تأثير الحل أو الإهبار على قطاع الاتصالات، ففي ظل الفوضى الأمنية وعدم توفر الأمن سيتأثر قطاع الاتصالات بشكل كبير. وعليه يجب العمل على الحفاظ على الممتلكات العامة وخاصة موجودات الشركة التي تقدر بمئات الملايين.

#### د. صبري صيدم

اعتقد أن هناك سيناريو اخر تسيير الأمور باتجاهه هو استمرار اسرائيل في مصادرة الأرض وتوسيع بناء المستوطنات وانهاء اتمام بناء الجدار، وفصل أحادي الجانب مع الضفة الغربية والقاء ما تبقى من المناطق الجغرافية للإدارة الأردنية مقابل مكافأة مالية كبيرة. وبالتالي ستختلف المنظومة التي بني عليها البحث.

اتفق مع د. مشهور في موضوع التبعية في موضوع الاتصالات وكافة المواضيع، وهي تبعية مأساوية انعكست على كافة الاقتصادية.

من حق الفلسطينيين ادارة الطيف الترددي وتحرر الترددات من الاسرائيليين لاختيار التكنولوجيا التي تناسبنا. فيما يتعلق بالسيطرة الاسرائيلية فهي مطلقة وبصورة كاملة، حيث أن اسرائيل تعتبر أن كل المحطات تقوم بالقرصنة، وهي تريد ازالة هذه المحطات وهذه المحطات استفادت من حالة الفوضى وغاب عنها التنظيم.

التوجه الفلسطيني للاتحاد الدولي للاتصالات لم يأتي من منطلق اتفاقية اوسلو وانما جاء من منطلق أن م ت ف لها صفة مراقبة في الأمم المتحدة، وهي بالتالي شرعت لنفسها بالتوجه للإتحاد الدولي للاتصالات الذي تعامل معها، واصدر قرارات كثيرة لصالح فلسطين.

#### النقاش

دار نقاش موسع بين الحضور والمتحدثين تمحور حول مايلي:-

قطاع الاتصالات هو الأقل تضررا من بين القطاعات الحيوية.

توفر الأمن شرط اساسي لاستمرار قطاع الاتصالات في تأدية خدماته لكل المواطنين.

هناك حاجة لوجود هيئة مستقلة منظمة لإدارة قطاع الاتصالات لتقوية هذا القطاع على المدى الطويل وتساعد على امتصاص الصدمات.

اسرائيل ما زلت تعتبر نفسها صاحبة السيادة على الأرض في الضفة الغربية. وبالتالي اسرائيل مستمرة في إعاقه أي تطور للقطاع الاقتصادي ومنها الاتصالات.

كان من الافضل ربط هذه الورقة مع أوراق أخرى ذات أبعاد سياسية وأمنية والحديث عن خيارات وسيناريوهات أخرى لحل أو انهيار السلطة.



## اليوم التالي – المشاركون في ورشات العمل

#	الاسم	المؤسسة
1	ابراهيم البرغوثي	مساواة
2	احمد الهندي	سلطة المياه
3	احمد قريع "ابوعلاء"	المجلس الاستشاري/فتح
4	المعتز عبادي	سلطة المياه
5	انور ابو عماش	مؤسسة التعاون
6	اياد الزيتاوي	سلطة النقد
7	أمين مقبول	أمين سر لمجلس الثوري لحركة فتح
8	أيمن دراغمة	المجلس التشريعي الفلسطيني
9	ايهاب شحادة	وزارة العدل
10	أحمد السرغلي	شركة الاتصالات
11	باسم التميمي	المنظمات الشعبية
12	بثينة حمدان	وزارة الاتصالات
13	بسام الأقطش	هيئة التدريب العسكري
14	بصري صالح	وزارة التربية والتعليم
15	بيتر كروز	جامعة بوسطن
16	تيسير الزبري	مركز الدفاع عن الحريات
17	جاكوب هوجلين	ضيف/ شريك / نوريف
18	جمال زقوت	فدا
19	جميل رياح	وحدة دعم المفاوضات
20	جهاد البدوي	وزارة الصحة
21	جهاد الوزير	محافظ سلطة النقد
22	جهاد حرب	PSR

UNDP	جهاد شوملي	23
طبيب وخبير في قطاع الصحة	جهاد مشعل	24
الممثلة المصرية	حازم غيث	25
بلدية رام الله	حسن ابو شلبك	26
جامعة القدس	حنا عبد النور	27
اللجنة التنفيذية (م.ت.ف)	حنان عشراوي	28
UNDP	خالد اشتيه	29
رجل اعمال "رئيس بلدية الخليل السابق"	خالد العسيلي	30
وكيل وزارة العدل	خليل الرفاعي	31
PSR	خليل الشقاقي	32
وكالة الغوث	د. امية خماش	33
شركة عدالة للمحاماه	دادود درعاوي	34
جامعة القدس	راضي الجراعي	35
حزب الشعب الفلسطيني	رضا عوض الله	36
DCAF	رولاند فريدريك	37
مؤسسة التعاون	سامر فرح	38
البنك الاسلامي العربي	سامي الصعيدي	39
KAS	ستيفاني هيثمن	40
المجلس الطبي الفلسطيني	سعيد الهموز	41
المجلس التشريعي	سعيد زيد	42
جامعة بيرزيت	سفيان ابو زايدة	43
شركة كهرباء الشمال	سلام الزاغة	44
MAS	سمير عبدالله	45
NOREF	سيرجيو جارسيا	46
سلطة النقد	شاكر صرصور	47

سلطة النقد	شهادة حسين	48
رئيس سلطة المياه	شداد العتيلي	49
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	شيرين زيدان	50
فدا	صالح رافت	51
مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا المعلومات	صبري صيدم	52
الامن الوطني	صدام عمر	53
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	صفاء ناصر الدين	54
نائب السفير المصري	طارق طايل	55
وزارة الصحة	طريف عاشور	56
مجلس تنظيم قطاع الكهرباء	ظافر ملحم	57
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	عبد الرحمن التميمي	58
شركة الاتصالات	عبد المجيد ملحم	59
هيئة التدريب العسكري	عبد الناصر مسعود	60
جايكا	عبد الناصر مكي	61
شبكة المنظمات البيئية	عبير البطمة	62
أمان	عزمي الشعبي	63
PSR	عزيز كايد	64
PSR	علاء لخلوح	65
المجلس التشريعي الفلسطيني	علاء ياغي	66
وزير التعليم العالي	علي الجرباوي	67
شركة كهرباء محافظة القدس	علي حمودة	68
الأمن الوطني	علي عمر	69
ديوان الرئاسة	علي نزال	70
جامعة بيرزيت	عمار الدويك	71
اللجنة الوطنية لحق العودة	عمر عساف	72

جامعة بيرزيت	غسان الخطيب	73
مؤسسة الحق	فادي قرعان	74
مجلس القضاء الاعلى	فارس سباعنة	75
وزير الصحة السابق	فتحي ابو مغلي	76
مركز كارتر	فجر حرب	77
المجلس الثوري/فتح	فدوى البرغوثي	78
المجلس التشريعي الفلسطيني	فضل حمدان	79
NOREF	فلورنس ماندليك	80
وزارة الاتصالات	فلوريد الزربا	81
باحث	فيصل عورتاني	82
نادي الاسير	قدورة فارس	83
المجلس التشريعي الفلسطيني	قيس عبد الكريم	84
NOREF	ماريو أجويري	85
قطاع خاص	مازن سنقرط	86
التوجيه السياسي والوطني	محمد الفقيه	87
صحافي	محمد دراغمة	88
سلطة النقد	محمد عارف	89
شركة واصل	محمد عطون	90
وزارة الصحة	محمد عودة	91
وزارة العدل	محمد هادية	92
الاستخبارات العسكرية	محمود هارون	93
باحث / الإتصالات والبريد	مشهور أبو دقه	94
وزارة الصحة	معنصم الحمود	95
وكيل وزارة الصحة السابق	منذر الشريف	96
قطاع خاص	منيب المصري	97

وزارة التربية والتعليم	منير البرغوثي	98
صندوق تطوير الجودة	موسى الشوقي	99
صندوق تطوير الجودة	موسى حج حسن	100
المجلس الثوري/فتح	نايف سويطات	101
قطاع خاص	نبيل المصري	102
فتح – وزير سابق	نبيل عمرو	103
دائرة شؤون المفاوضات	نتاشا كارمي	104
جامعة بيرزيت	نصر عبد الكريم	105
المجلس الاستشاري/فتح	نصر يوسف	106
جامعة بيرزيت/ وزير التربية والتعليم السابق	نعيم أبو الحمص	107
وزارة الصحة	نعيم صبره	108
رئيس مشروع الشرق الاوسط للولايات المتحدة	هنري سيجمان	109
الهلال الاحمر الفلسطيني	وائل قعدان	110
الامن الوطني	وسام عطوان	111
لجان العمل الصحي	وليد ابو راس	112
مصلحة مياه محافظة القدس	وليد الهودلي	113
PSR	وليد لدادوة	114
UNDP	يوسف عدوان	115

## نتائج انهيار السلطة أو حلها على قضايا فلسطينية مركزية

كانون أول (يناير) - تشرين أول (أكتوبر) 2013

بادر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للقيام بمشروع سياسيي بحثي يهدف لدراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تهدف هذه المبادرة إلى فحص نتائج انهيار السلطة أو حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي تم الفلسطينيون وذلك من خلال إنتاج سلسلة من الأوراق التي تبحث التحديات العشر الرئيسية التي ستواجه الفلسطينيون في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. توجد ثلاثة سيناريوهات قد تؤدي إلى خلق وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بأداء واجباتها. (1) قد تقوم إسرائيل الولايات المتحدة بفرض عقوبات مالية وإدارية وسياسية عليها. (2) قد تصل القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير إلى استنتاج بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً وأن الأفضل البحث عن وسائل نضالية أخرى وأن وجود السلطة الفلسطينية لم يعد ضرورياً. (3) قد تتفاقم الأزمة المالية والسياسية الفلسطينية وقد يتبعها إضرابات ومظاهرات شعبية ضد السلطة مما قد يضعف السلطة ويشجع إظهار تحديات ضدها من أطراف مختلفة قد تعود المجموعات المسلحة للظهور علناً مما قد يؤدي إلى إضعاف السلطة بحيث قد لا تستطيع القيام بوظائفها المتوقعة منها.

## للمبادرة ثلاثة أهداف:

(1) تحديد مغزى انهيار السلطة وتوقفها عن العمل من خلال- تحديد طبيعة المشكلة المحددة (حسب الموضوع المخصص للورقة)، وتحديد حجم وخطورة المشكلة، وتحديد طبيعة التحديات التي يخلقها كل ذلك للمجتمع الفلسطيني وللقيادة والحركات الفلسطينية. (2) تحديد مجموعة من الخيارات السياسية (حسب الموضوع التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة التحديات وتقليص حجم المشكلة أو احتوائها) كما قد تتناول الخيارات مدى الاستفادة الممكنة من الأزمة لخدمة أغراض العمل الوطني الفلسطيني. (3) وضع مجموعة من التوصيات الموجهة لمنظمة التحرير للسلطة الفلسطينية وللحركات والأحزاب وفصائل العمل الوطني والإسلامي للحركات والأطر الشعبية والمجتمع والمنظمات غير الحكومية. دور المجتمع المدني في تقديم الخدمات شكل المركز فريقاً من 30 فرداً من الباحثين والخبراء في مجالات الاقتصاد والمال والأمن الداخلي وفرض النظام والقانون، الصحة، والتعليم، والاتصالات، والماء والطاقة والقضاء والحكم المحلي والقضايا المدنية والسياسية ومستقبل حل الدولتين. طلب من الباحثين والخبراء بحث تداعيات غياب السلطة والخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في مواجهتها واستعراض توصياتهم ثم مناقشة المسودات الأولية للأوراق في ورشات عمل متخصصة وقام خبيرين بمراجعة نقدية لكل ورقة.

سيصدر المركز تقريراً نهائياً يركز على نتائج الأوراق المتخصصة وورشات العمل والمقابلات والأبحاث التي يجريها المركز. سيقدم التقرير النهائي ملخصاً لتداعيات غياب السلطة ومناقشة للقضايا التي يطرحها ذلك على صانع القرار الفلسطيني ويخلص إلى توصيات محددة.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

[pcpsr@pcpsr.org](mailto:pcpsr@pcpsr.org)[www.pcpsr.org](http://www.pcpsr.org)